

تقرير

بري يجتذب النقمة المسيحية بدلاً من المستقبل



هل خطا بري خطوة ناقصة؟ (مروان طحطح)

بين بكركي والقوات اللبنانية والتيار الوطني الحر. بداية مسار في وجه شروط الرئيس نبيه بري الرئاسية. وإشكالية المواضع الأخيرة. أن بري حوّل نقمة القوى المسيحية من تيار المستقبل، عليه. لرفضه العماد ميشال عون وتمسكه بالسلة

هيام القصيفي

في ظل واقعة بكركي - عين التينة، التي لا يمكن تجاوزها، مهما حاول بعض من في الصرح التخفيف من حقيقتها وتأثيراتها، لأسباب يعرفها أهل الصرح بذاتهم. بدليل ما جرى أمس في اللقاء الذي جمع البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي والوزير جبران باسيل ورئيس حزب القوات اللبنانية الدكتور سمير جعجع، في حدث لا يحصل إلا في الأزمات المصرية.

تعامل بري في الأيام الأخيرة مع القوى المسيحية يتعدى ثابتين: رفضه لترشيح العماد ميشال عون، وهو رفض قديم وليس جديداً، وتمسكه بإدارة الملفات الداخلية كما كانت حاله منذ اتفاق الطائف، وهذا ليس جديداً أيضاً، بدليل ممارسات بري منذ عام 2005، وصولاً إلى ما بعد الشغور الرئاسي حيث تصرف وكأنه يشغل كرسي الرئاسة الأولى (قبل الطائف وبعده) وليس الثانية. وآخر فصل من هذه الممارسات ما حصل في الجلسة التشريعية في نهاية العام الفائت.

العقدة اليوم تتخطى هاتين الثابتين، لتمس بجوهر العلاقة بين القوتين المسيحية والشيعية التي شهدت، رغم دخول حزب الله إلى سوريا، تهدئة ملحوظة، عززها ترشيح حزب الله لعون ومن ثم تمسكه به رغم ترشيح الحريري لرئيس تيار المردة النائب سليمان فرنجية. وهذا الأمر يحمل إشارات خطيرة، يفترض بحزب الله أولاً وأخيراً التنبيه لها، لأنه سيحصد سلباتها مهما كانت نتيجة شد الحبال الأخير.

في العامين الأخيرين، حاول عون تعيين قائد جديد للجيش، رفض بري ومعه المستقبل وبعض الشخصيات من قوى 14 آذار، بذريعة أنه لا يجوز تعيين قائد للجيش من دون وجود رئيس للجمهورية. لكن بري تجاوز تعيين موظف من الفئة الأولى، بغياب رئيس للجمهورية، ليطرح سلة

أبعد من احتمال ترشيح الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري رئيساً لتكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية، لا يبدو الوسط السياسي على اقتناع بأن ثمة تغييرات جدية تفضي إلى احتمال حصول انتخابات رئاسية في المدى المنظور. فخطوة الحريري في وادٍ، وحتمية إجراء انتخابات رئاسية في وادٍ آخر. لكن ما يشغل سياسيين

حزب الله سيحصد سلبات شد الحبال الأخير مهما كانت نتيجته

معنيين، هو أنه في الوقت الضائع وفي عز تطورات إقليمية محتملة على خلفية الاقتراق الروسي - الأميركي في سوريا، تتعامل القوى السياسية مع الوضع الداخلي من دون ترو، ما يزيد من عوامل التوتر غير الضرورية في هذه الأونة. ومن بين هؤلاء يبرز التحول في العلاقة بين رئيس مجلس النواب نبيه بري والقوى المسيحية. فهل خطا بري خطوة ناقصة في الأيام الأخيرة، فحوّل المشكلة القائمة بين القوى المسيحية وتيار المستقبل، إلى مشكلة بين المسيحيين وثنائية حركة أمل - حزب الله؟ وهل قدّم بري هدية «مجانبة» إلى الحريري، وما هو موقف حزب الله من هذا التحول؟ سلسلة من الأسئلة طرحت في الأيام الأخيرة، وزادت حدتها،

الدوحة، التي اشترطت أيضاً على رئيس الجمهورية حصة وزارية محددة وسلسلة من التفاهات المسبقة جعلت عهد الرئيس ميشال سليمان على ما كان عليه. بل إنها ضربت ما كان ينقل عن الرئيس الراحل رفيق الحريري، من أن لرئيس الجمهورية الثلث المعطل

تطلبه، قبل الاتفاق على الرئيس الجديد والموافقة على عون؟ فهل يرفض بري فرض قائد الجيش على الرئيس الجديد لكنه يفرض عليه كل تلك الشروط المحددة في سلتة؟ مبدأ السلة الذي ترفضه القوى المسيحية، يعود بالذاكرة إلى سلة

تفاهات مسبقة من دون وجود الرئيس أيضاً، ليصبح السؤال أيهما أهم، تعيين قائد للجيش، أم قانون الانتخاب، أم تقسيم الحصص الحكومية والوزارات السيادية منها تحديداً، على قاعدة اشتراط التمسك بوزارات ورفض إعطاء قوى سياسية مناوئة ما

هل جرّ ميقاتي ريفي إلى «فخ» كهرباء طرابلس؟

تقرير

في طرابلس لشنّ حملة قاسية عليه، شكلت مواقع التواصل الاجتماعي ساحتها الأبرز، وتضمنت وصفه بـ«عديم الوفاء»، و«انتهازية»، و«استغل عاطفة الشارع ليصل إلى ماريه»، وأنه «خان مبادئه». هذه «السقطة» أو «الخطوة غير المدروسة» كما وصفها مراقبون في طرابلس، رذوها إلى «خبرة ريفي الضعيفة في الأعياب السياسية. فهو استعدى كل الأطراف في المدينة ضده ولم يتحرك فيها صاحباً ولا حليفاً، ورفع سقف أحلامه وتوقعاته التي تبين أنها غير قابلة للتحقق، ومنها قضية الكهرباء التي تبين له أن وعده الطرابلسيين بتوفيرها لهم 24/24 ساعة، ولو بالقوة، ليس أكثر من مزايمة وموقف سياسي لا يوفر كهرباء ولا غيرها»، قبل أن تختتم قائلة: «يبدو أن معالي اللواء لا يعرف بعد الفرق بين العمل الأمني والعسكري الذي يحتاج للقوة، وبين العمل السياسي والإنمائي الذي

بأنه «تخلّى عن إرث والده». تجرّ أوساط مقربة من ريفي خطوته بانها «طبيعية، وأنه من أجل مصالح طرابلس وتنفيذ مشاريع حيوية وضرورية فيها، فلا مانع من تواصله مع الآخرين»، معتبرة أن ريفي «يفصل بين المواقف السياسية والعمل التنموي»، ومتسائلة: «إذا كان الحريري وميقاتي قد تواملا بعد التباعد والاتهامات الكثيرة بينهما، ألا يحق لريفي ذلك؟». لكن هذا التبرير لا يجد قبولاً لدى خصوم ريفي في المدينة، وهم كثر، إذ رأوا أن «حجته في هذا السياق ضعيفة»، على حد قول مصادر في تيار المستقبل تساءلت باستغراب: «أين كان الفصل بين التنموي والسياسي في الانتخابات البلدية، عندما اتهم ريفي أطراف لأثمة التوافق السياسي بأنهم عملاء النظام السوري وحزب الله؟». اتصال ريفي بميقاتي شكل حافزاً لكثير من مناصري تيار المستقبل

عبد الكافي الصمد لم ينل اتصال هاتفي بين شخصين يتعاطيان الشأن العام في طرابلس الاهتمام الذي ناله الاتصال الذي أجراه وزير العدل المستقيل أشرف ريفي بالرئيس نجيب ميقاتي الأسبوع الماضي، بهدف «تحييد الإنماء عن السياسة، وتوحيد الجهود في سبيل توفير الكهرباء لطرابلس وجوارها 24/24 ساعة»، حسب ما كشف ريفي لاحقاً. فقد بات هذا الاتصال محور النقاشات في الأوساط السياسية والشعبية في طرابلس، وشكل منطلقاً لطرّح تساؤلات عدة عن الأسباب التي دفعت ريفي إلى المبادرة والاتصال بمن وصفه مراراً بأنه «حليف النظام السوري وحزب الله»، وبمن شكّل تحالف الرئيس سعد الحريري معه في الانتخابات البلدية حجة كي ينقلب ريفي على «ولي نعمته» السياسية، واتهامه



وصفت خطوة ريفي بـ«السقطة»، و«غير المدروسة» (مروان طحطح)